

جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص. ب : 2979 - فاكس 2325462

هاتف : 2324427 - 2325461 - دمشق

موقع الجمعية على الأنترنت

<http://www.syrieneconomy.com>

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون

حول بعض تداعيات

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

دمشق 2009/2/3 _ 2009/5/26

الأزمة الاقتصادية الراهنة... بين

الاقتصاد المغلق والاقتصاد

9

2009/3/31

المفتوح

د. غسان ابراهيم

د. رزق الله هيلان

المحتوى

* من قبل ومن بعد!

1- تمهيد: تفكيك الأزمة.

2- الاقتصاد المفتوح: يوم السوق هو «يوم الحساب».

3- الاقتصاد المغلق: درء الأزمة.

4- الليبرالية «الجديدة»: الدولة الدونكيشوتية.

من قبل ومن بعد!

«ليس هناك من أزمة دون حل ممكن. فالأزمة، ذاتها، ليست خارج التاريخ، والمجتمع؛ بل تنتج عن وضع تاريخي اجتماعي معين».

«لا يمكنك، دائماً، حل مشكلة ما عبر إلقاء المال عليها».

الأزمة الاقتصادية الراهنة

بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح

د. غسان محمود إبراهيم (*)

أولاً - تمهيد: تفكيك الأزمة

من الناحية الفيزيائية، يمكن لكل جسم طائر أن يسقط. وبالمثل، تماماً، من الناحية الاقتصادية، يمكن لكل اقتصاد مغلق أو مفتوح أن يسقط.... في أزمة. والعبرة لا تكمن في السقوط؛ بحد ذاته، وإنما في كيفية تجاوزه إلى حالة جديدة إيجابية.

وبقدر معين، تعتبر جميع الأزمات الرأسمالية «قاطرات التاريخ الاقتصادي الرأسمالي». كما إنها تشكل مرحلة تأسيسية للدورة الاقتصادية أو لتحديد المسار اللاحق للتطور. والحالة الناجمة عن الأزمة أو ما بعد الأزمة تؤسس لوضع جديد؛ نسبياً. فتغيّر أنواع الأزمات يعني الانتقال، من حالة معينة إلى حالة أخرى، على قاعدة النظام الاقتصادي القائم. والتغيّرات التي تسفر عنها الأزمة تعتبر مجرد محاولة تكيف جزئي للنظام، ضمن الإطار العام لوجود النظام السابق أو، بشكل أدق، مقارنة لمدى تلاؤمه مع الظروف المتغيرة. ويتوقف نجاح عملية التلاؤم على الإمكانيات الموضوعية للنظام وعلى الوعي الذاتي للطبقات الاجتماعية المسيطرة، بضرورة التغيّرات والقدرة على تحقيقها، عملياً.

من جهة أخرى؛ تشكل الأزمات الاقتصادية موضوع تحليل اقتصادي واجتماعي وسياسي، خصب ومثمر، بين الاقتصاديين والباحثين والمؤرخين؛ بغض النظر، عن تعدّد مشاربهم ومذاهبهم السياسية والفكرية. ولم تعد الأزمات موضوعاً للمضاربات السياسية والأيدولوجية، بل مادة غنية للتحليل العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لقد كان يُنظر للأزمات، سابقاً، على أنها ظاهرة عابرة ومؤقتة. بينما غدت، عملياً تعبيراً عن ملامح مستقرة للتطور الدوري في النظام الرأسمالي. وأصبحت خصائص التطور الدوري أكثر جوهرية أو أصالة، منذ النصف الثاني من القرن الماضي وحتى العقد الأول من هذا القرن.

وتشغل الأزمات الاقتصادية. مكانة متميّزة في الاقتصاد السياسي للرأسمالية. ولا يمكن فهم الكثير من ملامح الرأسمالية، بشكل صحيح؛ دون التركيز على الطابع الدوري لتطور الإنتاج الرأسمالي. بمعنى آخر: لا يتم الانتقال إلى حالة نوعية مختلفة دون المرور بطريقة متناقضة ومتسمة بطابع أزمة معينة.

ويتمثل دور الأزمة في تسوية عنيفة للإختلالات الاقتصادية، بمعناها الواسع؛ أو في ابتكار شكل معين لخل تناقضات الإنتاج الرأسمالي، ولو كان ذلك حلاً جزئياً ومؤقتاً.

(*) أستاذ في جامعة دمشق - كلية الاقتصاد.

وإذا كان من الصحيح، أن تحديد المسار اللاحق للتطور يقابله ثمن اقتصادي واجتماعي باهظ التكاليف، يتمثل في التوقيف المؤقت للتطور والتدمير الجزئي للقوى المنتجة؛ إلا أن ذلك لا يخرج عن طبيعة الرأسمالية كنظام متناقض وقائم على عمليات وآليات تدميرية. أو كما قال شومبيتر: «الرأسمالية عملية تدمير بناءً»؛ أي وبتعبير معاصر «فوضى بناءة».

أما بخصوص الاقتصاد المغلق، فلم يول هذا الاقتصاد اهتماماً كافياً، وعن قصد، لتحليل الأزمات الاقتصادية الرأسمالية. إذ اعتبرها، منظره، من قبيل تحصيل الحاصل، بوصف النظام الرأسمالي قائماً على تناقض جوهري وأبدي بين الطبيعة الاجتماعية للعمل والطبيعة الفردية لتملك نتاج العمل. ولم تتطور، أو بالأحرى؛ تتغير تلك النظرة إلى طبيعة التناقض نفسه بوصفه توازناً نسبياً مستمراً وديناميكياً، ولا إلى المعنى العميق والخصب للحرية التي تشكل الميزة الوحيدة للاقتصاد المفتوح.

إن الديالكتيك الأساسي في الاقتصاد الرأسمالي الراهن، لم يعد إيديولوجياً، يتمثل في التناقض المستعصي بين رأس المال والعمل؛ وإنما بين السوق الحرة والتدخل الحكومي أو بين الليبرالية «الجديدة» والدولة.

بتعبير آخر: يُعتبر الاقتصاد المغلق أقرب إلى اجتماعية السوق أو إلى التنمية المجتمعية. فعلاقاته الاقتصادية الخارجية تسخر لخدمة التنمية الوطنية؛ مما يخفف، جداً، من تعرضه للأزمات الاقتصادية أو لارتدادات الأزمات الرأسمالية، عليه. إنه اقتصاد حذر من الليبرالية «الجديدة» وأيديولوجيتها الخطرة. على أية حال؛ إن العبرة لا تكمن في تجنب الأزمة فقط، وإنما أيضاً، في الصبر على أذاها. أو كما تشير اللغة الصينية؛ فالأزمة عبارة عن مشكلة و.... فرصة؛ أي مشكلة و.... حل!

ثانياً - الاقتصاد المفتوح: يوم السوق هو «يوم الحساب»

تعتبر الأفكار الاقتصادية - مثل أية أفكار غير اقتصادية - نتاجاً لزمانها ومكانها بحيث لا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الواقعي الذي تفسره. وكما يتغير الواقع والعالم فلا بدّ للأفكار أن تتغير إذا قيض لها أن تحتفظ بأهميتها وراهنيتها.

والظواهر الاقتصادية الجديدة أحدثت تغييراً هائلاً، بل ثورياً، في الفكر الاقتصادي. وبتغير مادة البحث تغير الموضوع، أيضاً.

لقد قال ألفريد مارشال، يوماً ما: «إن الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد هو دراسة للبشرية في ممارسة شؤون حياتها العادية».

ولأن الأزمات الاقتصادية، تشكل، في الوقت الراهن، بؤرة النقاش والخوف، فلذلك يستدعي الحديث عن طبيعة الرأسمالية وفعاليتها والعوامل المحددة لبنيتها العجائبية والغرائبية، والطبيعية أيضاً.

وتُعتبر الرأسمالية التشكيلية الاجتماعية الوحيدة، في التاريخ، التي حققت فائضاً اقتصادياً على هيئة مشكلة اقتصادية، في التصريف. وذلك، لأن رأس المال، يجهد، بشكل دائم، لإنتاج غير محدود مقابل حصر للأجور - أي للاستهلاك عملياً - في أضيق الحدود.

وإذن، تعتبر الأزمة الاقتصادية مرضاً مستوطناً ومزمناً في بنية الرأسمالية؛ وفي الوقت نفسه، تؤدّي دور المنظم والمحرك في عملية التطور الرأسمالي. والأزمة تتجلى في أشكال متعدّدة لا تنتهي ما بقي الاقتصاد الرأسمالي، اقتصاداً مفتوحاً وماكراً.

وتبدو الأزمة، على تعدّد أشكالها أو أنواعها أو تجلياتها، على أنها اختلالٌ أو هدمٌ أو إخفاقٌ أو فشلٌ لـ «الاستقرار أو التوازن الاقتصادي الديناميكي»؛ مما يجعل منها «معضلة وجودية» أو في أحسن الأحوال، «معضلة استراتيجية»؛ في ثنايا الاقتصاد المفتوح.

إلا أن ذلك، يجب ألا يعني أبداً، اختزال النظام الرأسمالي في الشكل أو في الصيغة الاقتصادية المأزومة، دائماً، إذ إن ذلك تقزيمٌ له، فضلاً عن كونه، خطأً جسيماً. فالأساس التاريخي للرأسمالية لم يكن، أبداً، اقتصادياً فقط؛ بل كان مركباً معقداً من الفكر والثقافة والفلسفة والدين والقانون والحرية... الخ. ولذلك؛ بالضبط، استطاعت الرأسمالية، ومنذ نشوب أول أزمة اقتصادية ولغاية الأزمة الراهنة، وبدون استثناء، أن تتجاوز كلّ أزماتها؛ مجدّدة نفسها؛ بأقوى مما كانت عليه، سابقاً.

ولعلّ السبب الجوهري لذلك، يكمن، في حرية السوق؛ ذاتها؛ التي لا تعبر عن اتجاهٍ واحد، وإنما عن اتجاهين اثنين هما: الحرية والسوق. فالحرية لا تعني أقلّ من تفتح الطاقات وإطلاق القدرات والإمكانيات على العمل والجدّ والإبداع والابتكار والاكتشاف والمغامرة والمخاطرة، في كل المجالات والفضاءات الاقتصادية وغير الاقتصادية. بينما تغدو السوق فضاء التعبير عن تلك الحرية.

إن الحرية الاقتصادية - وغير الاقتصادية - تحتل وتستولد الاختلافات والتناقضات والأزمات، لكنّها لا تحتل، أبداً، الكبت أو الانغلاق أو القهر أو كبح الطاقات والقدرات الفيزيولوجية أو الفكرية أو العقلية أو الفلسفية... الخ.

وبناء على ذلك، تغدو الرأسمالية وأزماتها العضوية، كجلد الأفعى، تسبغ طاقة إضافية أو تخلق قيمة مضافة جديدة للرأسمالية السائدة.

وذلك ينطبق على كل مراحل تطور الرأسمالية، حتى عندما ساد الزعم بأنه لا إمكانية لنشوب أزمة في الاقتصاد الكلاسيكي. وإذا كان ذلك الاقتصاد لم يصنع أية نظرية اقتصادية عن مفهوم الأزمة، فذلك لانعدام أساسها النظري آنذاك، والمتمثّل بالتوازن الاقتصادي في حالة التشغيل الكامل وقانون المنافذ. واستبعدت الأزمة، على الأقلّ نظرياً، لأنها لم تكن موجودة.

أمّا في واقعنا المعاصر، فقد أثرت التغيرات والتطورات الهائلة في الحياة والمعطيات الاقتصادية، على الفكر الاقتصادي، بشكلٍ جوهري.

واليوم، يتفق، كل الاقتصاديين والخبراء، على أن نظام السوق يخضع لنقلبات اقتصادية حادة؛ وأن انكماشاً اقتصادياً سيحدث، عاجلاً أم آجلاً. إذ إن التوسّع الرأسمالي يبدو، بدون حدود، ولذلك فهو محكوم، عضوياً، وفي أي وقت؛ بفترات كساد أو ركود، أي بنشوب أزمة اقتصادية. وهنا، تتمثّل المسألة الجوهرية الوحيدة في معرفة «توقيتها وعمقها وانتشارها» في كل القطاعات وفي كل الدول. وكل أزمة اقتصادية رأسمالية تعتبر، في الوقت نفسه، أزمة مركّبة، محلية وخارجية، بسبب الطبيعة الرأسمالية للاقتصاد العالمي.

لقد وصف سيناريو كل أزمة اقتصادية على الشكل التالي:

هبوط في الأسعار لفترة طويلة يؤدي إلى تخفيض إجمالي الاستهلاك. لأن هناك مقادير كبيرة من المدخرات مستثمرة في السوق المالية. وذلك سيسبب انخفاضاً في معدلات التصدير في الدول الصناعية الرأسمالية، مما سيؤدي إلى ركود اقتصادي. وسوف تفرّ الرساميل - رؤوس الموال الساخنة - إلى خارج البلدان المتأثرة. وفي ذلك المناخ تلجأ المصارف إلى تخفيض أموال الأقرض. ويتجه المستهلكون، بسبب تأرجح التوقعات المستقبلية في العالم أجمع، إلى زيادة مدخراتهم. ومع انخفاض مستويات الإنفاق، تزداد وتيرة الميول السلبية، أي تقاوم الأزمة.

والغريب والمدهش، في مسألة درء الأزمة؛ أنه يكمن في العوائق النفسية الجوهرية - إن لم تكن المتواطئة - التي تحول دون الاستعداد لتجنب الأزمة - أو لنشوبها - فالجهات المسؤولة عن الاقتصاد - الحكومة ورأس المال الخاص - لا تشك في احتمال حدوث أزمة؛ إلا أنها تتردد في التصرف بناء على تلك الشكوك الواقعية؛ مخافة أن تتسبب في حدوث ما تسعى إلى تأجيل حدوثه، في المستقبل البعيد. وهي ترى، أنه من الأسهل، من الناحية النفسية، التعامل مع نتائج الأزمة بدلاً من اتخاذ إجراءات وقائية لتجنبها، لا يمكن إثبات ضرورتها، مسبقاً.

ولقد أظهرت كل أزمة اقتصادية أن النظام الرأسمالي، ربما كان مرناً أكثر من قدرته على التنبؤ بالمستقبل.

والأزمة الاقتصادية الهيكلية تعني، في حقيقتها، تجريداً للأزمة القطاعية (البورصة - المصارف - الطاقة - الغذاء.. الخ) وبالتالي تعتبر أزمة نمط التراكم الرأسمالي بناء على معدل متوسط الربح، في هذا القطاع أو ذاك. ويكمن جذر الأزمة المعاصرة - مثل جلّ الأزمات إن لم تكن كلها - في أن فائض الربح لا يجد مجالات استثمار مناسبة في الاقتصاد الحقيقي. فيبحث عن مجالات أخرى تحميه من خطر حقيقي لانخفاض قيمته. وخير دليل على ذلك الميل العام لرأس المال المتمثل في الفارق الفلكي بين قيمة الناتج الإجمالي العالمي وبين إجمالي النقد العالمي.

ومن هنا، نجزم أنه لا يمكن أن تُعزى الأزمة الاقتصادية، وببساطة، إلى سوء الإدارة أو إلى غفلة الرقابة الحكومية. فالرأسمالية المالية تبخس القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي وترفع مقابلها القيمة المضافة للاقتصاد غير الحقيقي. أي أنها، تحاول، قدر المستطاع، تأجيل انهيار قيمة الأموال المستثمرة في الاقتصاد الأخير.

فالاستثمار في الاقتصاد غير الحقيقي يُعتبر أكثر ربحاً وأكثر مرونة وأقل تكلفة (أصلاً ثابتة).

أما بخصوص العلاقة بين الأزمة والنظام الرأسمالي، فتعتبر الأزمة، لوحدها، غير كافية لإحداث تغيير جذري في النظام السياسي، سيما إذا كان هذا النظام مسيطراً، تماماً، على المجتمع؛ وإذا وقفت القطاعات الاقتصادية الأساسية إلى جانب النظام > فضلاً عن قدرة النظام على حل الأزمة مؤسساتياً دون تسييس.

بمعنى آخر: لا تشكل الأزمة الاقتصادية المعاصرة، خطراً على النظام السياسي الرأسمالي، وذلك يعود إلى قوة ورسوخ وشرعية الأساليب والإجراءات المؤسسية لحلها.

ثالثاً - الاقتصاد المغلق: درء الأزمة

هل هناك من وسيلة أو آلية معينة للقضاء على إمكانية نشوب أزمة اقتصادية عالمية؟ بشكل آخر: هل تقتصر الأزمة الرأسمالية على الأطر الوطنية أم أنها تشمل، حتماً، العلاقات الاقتصادية الدولية؟ تلك الإشكالية تطرح طبيعة الاقتصاد فيما إذا كان مفتوحاً أو مغلقاً.

وبالنسبة إلى الاقتصاد المغلق، يمكن، نظرياً وعملياً، الوقاية من الأزمة، أو، على الأقل، الحد، بشكل جذري من تأثيراتها السلبية. إن عدم تطابق الحالة الاقتصادية في بلدان الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح، قد يساعد في الحد من شدة تأثير الأزمة على الصعيد العالمي. إذ لا يمكن للأزمات الرأسمالية أن تصبح أو تتحول إلى أزمات عالمية إلا عبر التشابك أو الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الدولية ذات الصلة بالأزمة.

بمعنى آخر: يتمحور الاقتصاد المغلق على التنمية الوطنية الداخلية؛ حيث يجبر علاقاته الاقتصادية الخارجية لصالح التنمية المجتمعية. وبالتالي يحاول، دائماً، ألا يكون منكشفاً على الخارج. وتتمثل سمته الأساسية في الرقابة الحكومية الفعالة على السوق. وهذا يعاكس، تماماً، التدخل القومي في الاقتصاد المفتوح. إذ يُطرح هذا الأخير كنتيجة لحصول الأزمة وليس على شكل كابح لنشوبها.

إذن، تُطرح الأزمة الرأسمالية ليس من منظور مدى التدخل الحكومي وفعاليتها، إذ يعقب كل أزمة تدخل حكومي؛ وإنما من منظور مدى كفاءة السوق في تجنب الأزمة. لننتعمق أكثر في مسألة التدخل الحكومي ودور السوق.

من الصحيح أن كينز كان قد دعا إلى تدخل الحكومة لحل الأزمة. وركّز جهده النظري على إثبات أن التوازن الاقتصادي الجديد يمكن أن يتحقق، من خلال الطلب الفعال، أي دون استخدام كامل لقوى الإنتاج، وفي مقدمتها، قوة العمل. ومن ثمّ على الدولة أن تموّل مشروعات لا تنتج سلعاً «الأشغال العامة».

وذلك لأن السوق في حالة كساد، مما يرفع من الطلب الفعال الذي يصرّف الإنتاج ويحقق الربح المنتظر من المستثمرين أو أرباب العمل. وبذلك ظهرت «الثورة الكينزية» المتمثلة بتوازن العمالة الناقصة، أي التخلّي عن قانون المنافذ واستبداله بنظرية «التمويل بالعجز».

ولكن «الثورة الكينزية» جاءت متأخرة جداً عن سياسات مشابهة طبّقت في ألمانيا والسويد والولايات المتحدة، في الثلاثينات من القرن الماضي، خاصة ما يتعلّق منها بالتمويل بالعجز. فضلاً عن أن «الحل الكينزي» لم يمنع نشوب العشرات من الأزمات الاقتصادية، لاحقاً.

إن خطورة الأزمات الاقتصادية لا تكمن في أثرها السلبي على عدم كفاية الدخل، بل في أمن فرصة العمل الذي يعتبر أشدّ أهمية اجتماعية وسياسية. ولذلك، لا يزال الاقتصاد الحقيقي يكتسب أهمية حاسمة، لا بسبب السلع التي ينتجها، إنما بسبب ما يوفر من فرص للعمل وبالتالي للدخل. والميل العام؛ في الأزمات الأخيرة، للهروب إلى «القيم النقدية» أصبح يشكل خطراً على مالكي رأس المال أنفسهم، بل وغداً خاسراً، في كثير من الأحيان.

أما بخصوص دور السوق، فالمسألة أصبحت أكثر تعقيداً. فتعبير أو مصطلح «اقتصاد السوق» يُعدّ تعبيراً خالياً من المعنى والدلالة، إذ لا يعبر أو يدلّ على شيء اجتماعي معيّن أو محدّد. سيّما أن السوق

وجدت في كل التشكيلات الاجتماعية وليست خاصة بتشكيلة على حساب أخرى أو لا تنتمي إلى تشكيلة معينة قطعاً.

وإذا كانت السوق تملك من معنى، بوحى من الضرورة، فهو سلطة المستهلك وبالتالي تمويه أو إخفاء سلطة المنتج الرأسمالي الذي يوجّه الطلب ويهيمن على المستهلك. أو أنها تعني، في أحسن الأحوال، غياب أية قوة اجتماعية ذات سلطة اقتصادية.

لقد اعتمد مصطلح «اقتصاد السوق» بقصد حماية الاقتصاد الرأسمالي من ماضيه المشين وتبرئة الرأسماليين مما ارتكبوه من نهب وظلم واستغلال بحق شعوبهم والشعوب الأخرى؛ فضلاً عن تغييب التحليل الماركسي لماضي ذلك الاقتصاد.

وبهذا الخصوص، نشير، عَرَضاً؛ إلى أن انتقاد أخطاء الاشتراكية؛ في الوقت الراهن، يُعتبر، في جزء منه، نقداً فكرياً موضوعياً، إلا أنه؛ في جزئه الأكبر، لا يعدو أن يكون عبارة عن «صناعة» لمن لا يزالون يروون في الاقتصاد المغلق، خطراً شديداً، قائماً ومحملاً.

هنا، أ طرح سؤالاً شغلني عمراً: هل أخطأ الاشتراكيون في فهم الاقتصاد الرأسمالي؟ وأجيب، بسرعة وتسرع، كلاً؛ لكنهم أخطأوا كثيراً في فهم الاقتصاد الاشتراكي.

رابعاً - الليبرالية «الجديدة»: الدولة الدونكيشوتية

قال ماركس، في القرن التاسع عشر، بخصوص الدولة الرأسمالية «إن الجهاز الإداري للدولة الحديثة، لا يعدو أن يكون لجنة إدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية بكاملها». بينما وصفها خلفه لينين، في القرن العشرين، بأنها «أداة الطبقة الرأسمالية أو لجننتها التنفيذية». أما الاقتصادي جون كينيث غالبرايت، المعادي للاشتراكية، قلباً وقالباً، فيرى في القرن الواحد والعشرين، أن تلك الدولة ذاتها «مطية رأس المال ممثلاً برؤوساء مجالس الإدارة - المدراء العاميين للشركات العملاقة».

واليوم، يُطرح في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص العلاقة بين السوق والدولة، رأيان أساسيان يتمثلان بالآتي:

- الحكومات المعاصرة تضع نفسها في خدمة مصالح الشركات أو سلطة دوائر العمال.
- الفكر الاقتصادي المقبول يجب أن يتفق مع المصالح الاقتصادية السائدة أو أن الأفكار المسيطرة، في كل عصر، كانت، دائماً؛ أفكار الطبقة الحاكمة.

ولتحديد ذلك أكثر، نأخذ مثلاً نمطياً هو الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. إذ إن أخصّ نفقاتها وأكثرها حساسية، أي نفقاتها العسكرية لا تتحدّد من قبل وزارة الدفاع - البنتاغون/قطاع عام، بناء على دراسة موضوعية لحاجات الدفاع؛ وإنما من قبل القطاع الخاص - المجمع الصناعي العسكري - وكذلك أيضاً حاجاتها النفطية، ممثلاً بشركات صناعة الأسلحة والناطقين باسمها من المحافظين الجدد - أو القدامى - من رجال السياسة. وبالتالي فالدور المهيمن للقطاع الخاص؛ أي للسوق؛ في القطاع العام يبدو أمراً بديهياً. وقضية القطاعين العام

والخاص، تعتبر غير بريئة، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. والحدود بينهما تأخذ بالزوال، في السلم كما في الحرب حيث أصبح الخاص الرأسمالي عاماً!!

فكيف تُعلّق الآمال أو يُطلب من هكذا أكبر دولة رأسمالية إمبراطورية أن تُخضع القطاع الخاص - المصارف والشركات... الخ - للرقابة الحكومية والمساءلة، أو بتعبير آخر «للكومة الرشيدة»؟! -

وبعد كل ما تقدّم، هل يمكن تصديق أن الأزمة الاقتصادية المعاصرة - وقبلها كل الأزمات المماثلة - حدثت، على حين غرّة وفي غفلةٍ عن الدولة وأجهزتها الرقابية الصارمة!!!

إن الرأسمالية «تصنع» نظاماً سياسياً يمثل هيمنة رأس المال؛ تتقمّص فيه الدولة لبوساً رأسمالياً. وبالرغم من ذلك، تستمر الرأسمالية في الحث التدريجي لقدرة الدولة على إدارة الاقتصاد الوطني.

ولذلك، بالضبط، يصعب الفصل بين الإدارة الاقتصادية الرأسمالية وبين الإدارة السياسية الحكومية أو بين الرأسمالية كنظام اقتصادي وبين الدولة كنظام سياسي.

دمشق في 2009/3/25

د. غسان محمود إبراهيم



المراجع

- 1- جون كينيث غالبرايت «أكاذيب الاقتصاد»، ترجمة هشام متولي، دار طلاس، دمشق 2007.
- 2- ماري آن هالي «الحرية والتمويل» ترجمة هاني صوفي، وزارة الثقافة، دمشق 2008.
- 3- غرايم جيل «ديناميات السيرورة والديمقراطية والمجتمع» ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة، سورية، 2005.
- 4- وليم إنفداهل «قرن من الحروب» ترجمة محمد زكريا إسماعيل، وزارة الثقافة، سورية، 2007.
- 5- سمير أمين، برهان غليون «ثقافة العولمة وعولمة الثقافة»، دار الفكر، دمشق، ط2، 2002.
- 6- روجيه غارودي «كيف صنعنا القرن العشرين» ترجمة ليلي حافظ، دار الشروق، القاهرة، 2001.
- 7- فرانسيس فوكوياما «أمريكا على مفترق طرق» ترجمة محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
- 8- هنري كيسنجر، «هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية» ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.